هكذا أطبق المحافظون على السلطة في إيران

ترجمة: عادل العامل

حيت عناوين بعض الصحف الايرانية محمود احمدي نجاد، الرئيس الايراني المنتخب مؤخراً، باعتباره رجل الشعب، بينما هاجم خصمه، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، رجال الدين الحاكمين، متهماً اياهم بالتدخل في الانتخابات بطريقة غير مشروعة. وقد اعطت نتائج الانتخابات النهائية يوم السبت ٢٦/ ٦، الصادرة عن وزير الداخلية الايراني، احمدي نجاد ١٧,٢ مليون صوت، أي حوالي ٦١ بالمئة، مقارنة بأكثر من ١٠ ملايين لرفسنجاني. وذكرت الوزارة ان نحو ٢٨ مليون ايراني أدلوا باصواتهم.

وأعلن رفسنجاني في بيان له على موقعه بالانترنيت: "لقد استخدم خصومي كل وسيلة داخل المؤسسة الحاكمة ومرافق النظام، في طريقة منظمة غير شرعية، للتدخل في الانتخابات.. وتقويض مصداقيتي." وقال انه لن يقدم شكوى رسمية بهذا الخصوص، لكون القضاة الايرانيين لن يستطيعوا التحقيق في اتهاماته باستقلالية، قائلاً: "ليست لدي نية للشكوى لدى القضاة، الذين أظهروا انهم لا يريدون أو لا يستطيعون عمل أي شيء. إنني فقط أشكو إلى الله".

وفي غضون ذلك، اعلمت وزارة الخارجية البلدان الأوروبية ان لا تحكم مسبقاً على الرئيس الايراني الجديد وتسقط اية توقعات بشأن حصول تغيير في سياسة ايران النووية. فقد ذكر ناطق باسمها، حامد رضا آصفي، في مؤتمر صحفي: "ينبغي على الأوروبيين ان يتجنبوا تكوين أي حكم قبل ان يبدأ الرئيس الجديد عمله. فالواقع، ان التصويت الذي جرى يوم الجمعة زود الحكومة بقدرة اعظم على مواجهة التحديات". ولم يتوسع في ذلك. لقد اعتبر احمد نجاد الرجل المفضل لدى رجال الدين الحاكمين الأقوياء في إيران، الذين لهم القول الفصل في معظم القضايا السياسية، وسياسية ايران النووية بوجه خاص، وكرر آصفي ان هذه السياسية تبقى من دون تغيير. وقد أعلنت إيران للتو انها ستبدأ ثانية برنامج تخصيبها لليورانيوم، لكنها تؤكد ان برنامجها هذا للاغراض السلمية من أجل توفير الطاقة الرخيصة.

وقد صرح الرئيس المنتخب نجاد يوم السبت انه يريد دولة اسلامية قوية . وأصدر نداء من اجل الوحدة. وجاء هذا النداء بعد انتصاره المبين الذي ترك الحركة الاصلاحية في البلاد عديمة القوة فعلياً وهدد بالمزيد من العلاقات المعقدة مع الولايات المتحدة. وقد قال في اذاعة تابعة للدولة انه سيعمل باتجاه بناء (دولة قوية متقدمة، اسلامية يقتدى بها"، وحث الايرانيين على "تناسي تنافساتنا وتحويلها إلى صداقات". ان محمود احمدي نجاد من أصول متواضعة فهو ابن حداد، أصبح مهندساً وعمدة لطهران عام ٢٠٠٣، قد اجمل في حملته الانتخابية جدول اعماله الداخلي الذي يمكن وصفه باشتراكية اسلامية: حماية القيم الجوهرية للثورة الاسلامية وفي الوقت نفسه استخدام موارد الدولة لتوفير شبكة امانٍ مالي لكل الاسر الايرانية، وخاصة الفقيرة، غير ان دمج السلطة في ايدي المحافظين يمكن ان يكون مثيراً للمتاعب بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، الذي من المخطط له ان يستعيد المحادثات مع ايران في تموز بشأن برنامجها النووي. وفي الوقت الذي قد لا تغير فيه الانتخابات بصورة اساسية مواقف السياسة الخارجية في البلاد، فان الفكر القومي المتشدد لنجاد يمكن ان يقوض اية فرصة للتسوية مع الولايات المتحدة. وقد عبر اعضاء الاتحاد الاوروبي عن القلق بشأن المحادثات، وحثوا الرئيس المتنخب على استمرار الحوار. وقد كرر البيت الابيض في رد فعله على انتصار احمدي نجاد وجهات النظر التي عبر عنها الرئيس جورج بوش ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، فيما يتعلق بشرعية التصويت، ذاكرين "ان أكثر من ١٠٠٠ مرشح قد حرموا من حق الترشح وكان هناك الكثير من الخداع والتدخل في الانتخابات" وقالت ماريا تمبوري، المتحدثة باسم البيت الابيض: "اننا نواصل الوقوف إلى جانب اولئك الذين يدعون إلى حرية أكبر للشعب الايراني).

ان انتصار احمدي نجاد، مثل انتصار الرئيس المغادر محمد خاتمي عام ١٩٩٧، يمكن اعتباره تصويت احتجاج لجمهور من الناخبين المتشوقين للتغيير. ففي حالة خاتمي، كان ذلك رغبة في تغيير اجتماعي. اما هذه المرة، فقد كان من اجل التغيير الاقتصادي. وفي الانتخابين، كان التصويت رفضاً لمرشحين يرى المنتخبون انهم يمثلون النخبة الحاكمة. وقد أعلن منافس احمدي نجاد في الجولة الحاسمة من الانتخابات، رفسنجاني، وهو رئيس سابق لإيران على مدى فترتين، ان امكانيته للفوز قد تلاشت جزئياً لأنه كان يعتبر على نطاق واسع مرشحاً للنظام الحاكم الذي كان المنتخبون يريدون اصلاحه.

ومع هذا، فان احمدي نجاد، (الفائز في الانتخابات)، هو أيضاً من المحسوبين على هذا النظام، فقد عمل لوقت طويل مع بعض المؤسسات المحافظة جداً في البلاد، من البسيج. وهي ميليشيا غالباً ما تجوب الشوارع وتفرض قوانين متشددة على اللبس والسلوك . بأمر الحرس الثوري.

واضافة إلى هذا، فان دعمه الرئيس جاء من المحافظين، بمن فيهم القائد الديني الاعلى، أية الله علي خامنئي، الذي يسيطر على أقوى المؤسسات في البلاد. وفوزه هذا يوفر للمحافظين احتكاراً للسلطة ومن المتوقع ان يطلق أيدي تلك القوات أكثر في إدارة البلاد.

وقد أكد احمدي نجاد، خلال الانتخابات، ولاءه واستقلاليته، مصراً على انه لا يمثل أي حزب سياسي وانما هو رجل الشعب، وكان مؤيدوه، وهم متدينون متشددون، يتحدثون عنه بكل توقير، كما لو كان شخصية دينية وليس سياسياً، وقد جلب له وضعه كرجل عادي، مقارنة بأبهة رفسنجاني، الكثير من المصوتين فكان، في يوم الانتخابات، ينتظر مع المواطنين العاديين دوره للتصويت.. وقد ابكى ذلك السيد محمد سيكارابي، البالغ ٧٥ عاماً، وهو ينظر إلى احمدي نجاد يحتل مكانه في صف الناخبين، قائلاً: "لم أشهد طوال حياتي على الاطلاق مرشحاً للرئاسة يقف في الدور مثل الناس العاديين"!

لقد اضفى رفسنجاني، وهو رجل أعمال ثري، على نفسه سمات ملوكية خلال الحملة، ولم يذهب ابداً إلى الشارع. ولم يذهب ابدا الى الشارع ولم يفهم على الاطلاق ان تاريخه كرجل دولة كبير في السن يعتبر عائقا وليس مصدر قوة وقد بدا القادة الاصلاحيون مذهولين لفوز احمدي نجاد وصرحمحمد علي ابطحي، وهو نائب رئيس سابق ومساعد محمد خاتمي المغادر، قائلاً ان احمدي نجاد فاز لاسباب منها عثرات الاصلاحيين، بدءاً بتقديم وعود انتخابية غير واقعية إلى فقدانهم التماس مع الناس العاديين. وقال: "وفي جو الاعلانات السياسي، قيل القليل فقط عن القضايا الاقتصادية. وقد ركزنا اهتمامنا على النخب ونسينا الناس العاديين الذين يحاولون الحصول على خبزهم اليومي".

وقال أسد الله أثاري، وهو محلل سياسي ذو علاقات حميمة مع الاصلاحيين ان الإيرانيين "احبطهم الاقتصاد السيئ والاسعار المرتفعة. وخيبت أملهم زمرة صغيرة في السلطة تتمتع بثراء فاحش. وكان جزء من التصويت ايضاً تصويت احتجاج لصالح مؤسسي الثورة وأرادوا ان يصوتوا لشخص ما كي يتخلصوا من القادة الأقدم".

كما ان حمدي نجاد قدم نفسه كشخص تواق لمساعدة ايران على تحسين علاقاتها الدولية، مقراً بان من المستحيل على ايران الانعزال بنفسها، لكنه اكد ان العلاقات الخارجية يجب ان تكون بشروط إيران.

المطلوب فرز تداخل الخطوط في اللقاءات الاميركية مع الجماعات المسلحة

ترجمة واعداد: المدى

في أعقاب الانباء التي نقلتها صنداي تايمز بعددها الصادر في يوم الأحد ٢٦ من حزيران، التي تقول ان السلطات الاميركية عقدت مؤخراً محادثات سرية مع رؤوس عدة جماعات متشددة عراقية، اعترف وزير الدفاع الاميركي، دونالد رامسفيلد: "ان هناك لقاءات مستمرة" وأضاف "ان الحكومة العراقية لا تسعى لجلب من تلطخت أيديهم بالدماء إلى السلطة، لكنها تسعى باستمرار للقاء بالمتمردين ونحن نساعدها في تسهيل المهمة من وقت لآخر".

بيد ان رامسفيلد الذي دعاه التلفزيون الامريكي لتقديم ايضاحات عن هذا الموضوع، أحجم عن تحديد زمان تلك اللقاءات وهويات الذين تم الاتصال بهم، مؤكداً انه لا ينبغي المبالغة في طابع تلك التحركات، وأن واشنطن "لا تتفاوض مع الإرهابيين". من جهة أخرى تواردت انباء ان اللقاءات جرت بالقرب من بلد.

على ان رامسفيلد قد اقام تمييزاً في كلامه بين جماعة الزرقاوي واتباعهم الذين وصفهم بـ"المجرمين"، وبين البعثيين السابقين السنة الذين "يسعون للسيطرة على الحكومة ثانية". كما اشار إلى ان التكتيك الاميركي كان مكرساً لفرز عناصر التمرد الذي تتداخل فيه الاشكال. وقد صرح في اللقاء قائلاً: "من المؤكد ان أول شيء نريد فعله هو فرز العناصر ومتابعة ارتباطاتها".

ازاء ذلك التقت شبكة CNN المسؤول الأول عن قيادة الاركان الامريكية Centcom، الجنرال جون أبي زيد، وقلل من أهمية تلك الاتصالات مع المتمردين في العراق، وقال: "لست على يقين ان كنت اسمي ذلك حوارا بين مسؤولين امريكان وجماعات المتمردين"، وأضاف:"ولربما اقول ان المسؤولين الاميركان ونظرائهم العراقيين يبحثون عن افضل الاطراف في المجتمع السني التي ينبغي اقامة الحوار معها".

لكن أغلب المحللين يرون ان هناك تداخلاً في الخطوط بين جماعات من العراقيين وبين المقاتلين الاجانب الذي ينادون ويسعون إلى اشعال فتيل الحرب الاهلية، من خلال ما يمكن تسميته بحرب الجوامع، كما ان غالبية الخبراء يتفقون على وجود مستوى معين من التعاون والاسناد بين المقاتلين الاجانب والمتمردين العراقيين.

بيد ان شخصية رسمية اميركية اشترطت عدم ذكر اسمها، قالت ان الولايات المتحدة لم تتفاوض مع المتمردين: "بل إننا نتحدث دائماً مع أناس آخرين، وكثير منهم لديه ارتباطات معينة. مع المتمردين.

لقاءات ٣ و١٣ حزيران.

حسب ما افادت الصحيفة البريطانية الشهيرة، ان لقاءين قد عقدا بين مسؤولين اميركان وبين عناصر من جماعات التمرد، في ٣ و١٣ من حزيران في بيت قريب من بغداد، يبعد نحو ٤٠ كيلو متراً أو ٢٥ كليو مترا إلى الشمال منها. ووفقاً لما أوردته الصنداي تايمز، التي تنسب معلوماتها إلى مصادر عراقية لم تكشف عن هويتها، ان جماعة أنصار السنة، وجيش محمد، والجيش الإسلامي في العراق، قد شاركوا في هذه اللقاءات. وكان احد الاميركان قد قدم نفسه لهم على انه ممثل البنتاغون واعلن استعداده "لايجاد الوسائل الكفيلة بايقاف حمام الدم بين الجانبين، وسماع مطاليبهم". ولربما اعلمهم ان نتائج النقاشات ستنتقل إلى مسؤوليه في واشنطن.

ونبقى مع الصنداي تايمز التي تقول ان المسؤولين الاميركان حاولوا الحصول على معلومات عن بنية وقيادة وعمليات الجماعات المتشددة، مما أثار عدداً من عناصرها الذين تلقوا وعداً ان النقاشات ستتناول مطلبهم الرئيس، إلا وهو وضع جدول لانسحاب القوات الاميركية من العراق.

وفي اثناء النقاشات التي جرت في ١٣ حزيران، نقل ان الاميركان طالبوا جماعتين هما كتائب ثورة العشرين، ومجلس المجاهدين، بقطع علاقاتهما مع جماعة الزرقاوي.

وفي بيان نشر على شبكة الانترنيت كذبت جماعة انصار السنة المسؤولة عن عشرات الاعتداءات وعمليات الخطف في العراق، تكذيباً "قاطعاً" انها التقت مبعوثين اميركان.

ويذكر ان الصنداي تايمز نفسها قد ذكرت في احد اعدادها السابقة وعن لسان الشيخ همام حمودي ان اطرافاً رسمية تجري اتصالات غير مباشرة مع عدد من عناصر الجماعات المتمردة ولم تسم الصحيفة اسماء الاطراف الرسمية الحكومية ولا الجماعات الارهابية المرتبطة بالزرقاوي بها، لكنها نقلت ان تلك التحركات لا تشمل الجماعات الارهابية المرتبطة بالزرقاوي المسؤول عن جل الاعتداءات التي قضت على آلاف الارواح، وتدفع بالناس إلى اعتاب حرب اهلية حقيقية، وفي حوار اجرته قناة العراقية مع عضو الجمعية الوطنية عباس البياتي، ذكر الأخير انه لا يعلم شيئاً عن اتصالات كهذه.

على ان رامسفيلد الذي أكد عقد مثل تلك اللقاءات على مستوى عال قال ان القضاء على الجماعات المسلحة في العراق قد يتطلب ١٢ سنة، وأوضح ان على قوات الأمن العراقية انهاء مهمتها هذه لان القوات الامريكية والقوت الأخرى الداخلة معها في التحالف يجب ان تغادر العراق، اذ قال: "لسنا بصدد التغلب على التمرد؛ انما على الشعب العراقي الانتصار على التمرد"، وأضاف: "ذلك ان هذا التمرد قد يستغرق سنين طوال. والتمردات تستمر ٥، أو ٦، أو ٨، أو ١٢ سنة". واشارت تقارير إلى ان اللقاءات جرت بين متمردين وضباط من الجيش الاميركي، وتحققت بترتيب من شخصية سنية عراقية تمثلت بـ"أيهم السامرائي"، الذي تولى وزارة الكهرباء في حكومة علاوي. وأكد ضابط اميركي رفيع لم يذكر أسمه ان الاتصالات لم تضم جماعات متطرفة مثل: جماعة انصار السنة، أو ممثلين عن الزرقاوي، وان المتمردين طالبوا الامريكان بوضع جدول انسحاب أكيد من العراق. وتفيد التقارير وواقع الحال ان العنف قد تصاعد بشدة منذ انتخاب الحكومة العراقية الجديدة، وبلغ معدل الخسائر الاميركية البشرية ٣ جنود يومياً.

ولم يصدر بيان رسمي عن الحكومة الاميركية يؤكد أو ينفي تلك الانباء، لكن رامسفيلد وجون ابي زيد أكدا في الوقت نفسه انهما غير مستعدين لاجراء تسوية مع اولئك الذين يقتلون الامريكان والعراقيين.

بين أمريكا اللاتينية وكولومبيا.. احتمالان مستقبليان للصراع في العراق

هاورد لافرنجي
ترجمة جمال عبد الرحيم

فيما تعصف التحديات اليومية بالعراق، بدأت تنبثق ملامح خطوط خارجية باهتة تتعلق بالكيفية التي تمكّن هذا البلد من الاعتناء بعدد من الفعاليات الرئيسية التي ستطفو على السطح خلال الأشهر القليلة المقبلة، مع الأخذ بنظر الاعتبار طريقة استجابة العراقيين لها.

ويبدو أن أمامنا نموذجين اثنين، يستند كل منهما على مشكلات عانتها أمريكا اللاتينية بسبب التمرد. ويمكن لهذين النموذجين أن يشكلا مرجعا تاريخيا للطريق الذي يمكن أن يسير العراق فيه. ومع أن المقارنات التاريخية قلّما كانت جيدة في حالتنا هذه، يمكن تأمل هذين الطريقين اللذين يلوحان في الأفق العراقي اليوم.

أول هذين الطريقين يتعلق بالصراعات الأهلية التي شهدتها ثمانينيات القرن الماضي، تلك التي لعبت دورا مهما في قبول المشاركة والمنافسة السياسية. أما الآخر فربما يقود العراق إلى اتجاه يشبه ما حدث في كولومبيا الجديدة، إذ عجز قلب التمرد الصلب عن تحقيق الانتصار، لكنه لم يخسر أيضا، في ظل الدعم المستمر الذي قدمته قوى خارجية عجزت الأنظمة السياسية، في حينها، عن تسميتها. وهذا الأمر يمكن أن يلقي شكوكا على عملية التحرير التي تتحدث عنها أمريكا.

ويبدو أن مفتاح الطريق الذي سيسلكه العراق يمكن أن يتحدد بالكيفية التي ستواجه بها الحكومة العراقية الأقلية العربية السنية. وفي هذا المجال يتوقع بعض المحللين أن تلجأ الحكومة بشكل واضح إلى الجزء العربي السني الذي لم يتورط بعد في تدمير العراق الجديد، مع أن هذا الجزء لم يحدد بعد الكيفية التي تمكنه من خدمة مصالحه الخاصة.

لقد بات واضحا وجود عناصر ثلاثة تدعم التمرد في العراق، أولها البعثيون المخلصون للنظام السابق، وثانيها الأجانب المتشددون، وثالثها الفئات التي تقدم دعمها للمسلحين. ويحتمل أن يكون العنصر الثالث هو العنصر المركزي الذي يقف، حاليا، خلف العدد الأكبر من المسلحين.

ويؤكد مايكل أوهانلون، الخبير في الشؤون العسكرية الأمريكية في معهد بروكنغز في واشنطن، أن معظم أولئك الذين يقدمون عونا للمسلحين يمكن استمالتهم، لذا لا بد من اللجوء إلى الحل السياسي. ولكن أوهانلون ينبه على أن الصراعات التي عصفت بأمريكا الوسطى وضعت صعوبات كثيرة في طريق الحلول السياسية، وأن مرحلة العنف والتغيير كانت أكبر من تلك التي يواجهها العراق اليوم. ويكمن جانب الاختلاف الآخر في أن أمريكا الوسطى لم تشهد هذا العدد من المتشددين الإسلاميين "الجهاديين" الذين يرون في الجهاد حربا مقدسة.

وقد يبدو أن أيا من النماذج التي عاشتها أمريكا اللاتينية لا يلائم وضع العراق، وفي هذه الحالة قد يبرز أمامنا خيار ثالث يتمثل بالحرب الأهلية والتقسيم. لكن ما يحول دون هذا الخيار هو أنه مرفوض من الأغلبية العراقية والقوى الخارجية معا. وهنا لا بد من التنبيه على أن الحرب الأهلية التي استمرت في كولومبيا مدة خمس سنوات، أدت بالتمرد إلى أن يستبدل بالماركسية تهريب المخدرات وشتى أشكال الجريمة التي تبرر وجوده، مما جعل المفاوضات والتسويات السياسية أمرا صعبا، وكان على الحكومة الكولومبية الانتظار حتى التسعينيات لتدرك ذلك.

ويبدو لي أن عراق اليوم يأخذ موقعه المتوسط بين قضايا أمريكا الوسطى وكولومبيا. ويشير الخبير أماتازي بارام إلى أن أمريكا اللاتينية خلت من ظاهرة المجاهدين، إذ لم يكن العامل الديني محركا للصراع. لكن امتلاك العراق للثروة النفطية قد يلعب دورا في إثارة الفتن، ليصبح الوضع مشابها للدور الذي لعبته تجارة المخدرات في الفتن التي عصفت بكولومبيا. ويوضح بارام أن السنة العرب كانوا اعتادوا السيطرة على مصدر الدخل الكبير، لكنهم وجدوا أنفسهم فجأة، بعد سقوط النظام، فاقدين كل شيء. من هنا يجب أن يتم تحديد هذا المصدر، كما ينبغي أن يثق السنة العرب بأنهم لن يهمشوا في المشاركة بتلك الثروة. لكن خبراء آخرين يصرون على أن العراق شبيه بكولومبيا، مستندين في ذلك إلى أن عصابات الجريمة تلعب دورا رئيسيا في العراق، وهي تجني الأرباح من ممارسة نشاطات متعددة لعل أهمها الاختطاف والتهريب، مع العلم أن هذه العصابات تعلن ارتباطها، غالبا، بحركة التمرد.

ويشير الخبراء إلى أن أسباب المخاوف من بعض العرب السنة، الذين يوفرون الدعم للمسلحين، يكمن في الدور الذي يمكن أن يلعبه هؤلاء في استمرار نشاط المتشددين الإسلاميين، إذ شهد العراق في شهر نيسان وحدة ١٣٥ تفجيرا، وهذا لا يمكن أن ينفذه المقاتلون الأجانب وحدهم، إذ لا بد من وجود دعم لوجستي كامل يتلقونه من بعض المتعاطفين المحليين. ويقول باتريك لانك، الاختصاصي السابق في شؤون الشرق الأوسط في وكالة الاستخبارات العسكرية "نحن نعرف أن المجاهدين يتلقون دعما لوجستيا من بعض السنة العرب المتعاطفين معهم بسبب وحدة المذهب". لكن لانك يوضح أن التفجيرات التي تواصل ضرب الأهداف المدنية يمكن أن تفتت هذا التعاطف، شرط أن تبادر الحكومة إلى مد يد الشراكة للعناصر القوية في الشارع السني العربي. ويرى لانك أن الكثير من العرب السنة يمكن أن يغيروا مواقفهم، بشكل أو بآخر، وهم بانتظار أن يروا تفاعلا حقيقيا للحكومة يتمثل بمزيد من الدعم، على صعيد المشاركة في الحكم، أو في لجنة صياغة الدستور مثلا. ويمكن أن نتجاوز مصير كولومبيا في العراق، مع المزيد من التسويات السياسية والانتخابات التشريعية المقبولة. من هنا يبدو أن انسحاب القوات الأجنبية من مدن السنة العرب مهم جدا الآن، لا للتحضير للانتخابات الوطنية في كانون الأول المقبل فحسب، ولكن من أجل دستور جديد يفترض أن تنتهي صياغته في منتصف آب المقبل، ويقر في استفتاء شعبي عام. وفي حال صوتت أغلبية ثلاث محافظات سنية بـ (لا) للدستور، وهذا احتمال وارد لأن العرب السنة يشكلون أغلبية في ثلاث محافظات، فإن الدستور لن يمر.

ويشير الخبراء إلى جانب آخر، حين ينبهون على أن القوى الخارجية كان لها دور فاعل في الضغط على سكان أمريكا الوسطى لكي يندرجوا في تسويات تنهي الصراع. من هنا تأتي حساسية الدور الأمريكي في العراق، ولا سيما مع السنة العرب. ويرى الخبراء أن الرغبة في ميلاد حكومة عراقية مقبولة بشكل واسع لتقود البلاد، يبدو سببا في سعي أمريكا إلى تبني عدم التدخل في ما يحدث، ولا سيما مع النضال الذي خاضه الزعماء العراقيون من أجل تشكيل تلك الحكومة. لكن هذا القلق تم استبداله بحاجة أكثر أهمية، تتمثل في الحصول على حكومة تتخذ خطوات جادة لمعالجة مشكلة التمرد.

يقول أوهانلون "أمريكا لا تريد أن تبدو كما لو أنها تدير العرض كله في العراق، ولاسيما فيما يتعلق بالتمرد. ومع ذلك لا نريد أن تقوم الحكومة بإجراءات تعمق الانشقاقات. وتبرز الحاجة الكبرى اليوم إلى رؤية حكومة تتخذ خطوات من شأنها أن تهدئ التمرد لا أن تثيره".

عن: كريستيان ساينس مونيتور